خلال افتتاحه ورشة عمل قانون تأهيل وتشغيل المعوقين

وزير العمل يؤكد أهمية أفراد قانون خاص يساير التطورات الدولية في مجال رعاية المعوقين

كتب - جميل ميرزا:

اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة على اهمية افراد قانون خاص برعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين وقال ان افراد قانون خاص لهذه الفئة يساير التطورات الدولية في مجال دعم برامج رعاية وتأهيل وتنمية مهارات هذه الفئة ويعكس التجربة البحرينية الرائدةفي مجال المعوقين امر تتوجبه اعتبارات عملية تقوم على جمع شتات القواعد المختلفة المنظمة لاوضاع هذه الفئة واعتبارات حضارية واعتبارات قانونية ترتكز على ان التنظيم الحالي لاوضاع هذه الفئة والوارد في الباب الرابع من قانون العمل يقتصر على التأهيل والتشغيل ولا يتناول جانب الرعاية على اهميته وليس من المناسب تضمينه قانون العمل لعدم انسجامه مع نصوصه مما يقتضي معالجته في قانون خاص يتناول فضلا عن جانب الرعاية جانبي التأهيل والتشغيل. واضاف بان هذه الاعتبارات استوجبت اعداد مشروع قانون خاص لرعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين. وقال خلال افتتاحه صباح امس ورشة عمل خاصة بمشروع المرسوم بقانون بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين ان دولة البحرين قد شاركت المجتمع الدولي اهتمامه بهذه الفئة بصفة عامة، وبحقهم في ايجاد فرص عمل كريمة ومناسبة لظروفهم بصفة خاصة وكانت سبّاقة الى ايلاء الاهتمام بابنائها المعوقين، وذلك فيما انتهجته من سياسة وطنية تكفل تأهيل وتدريب المعوقين وتتوخى دوما ضمان فرص عمل كريمة لهم يتخطون بها عوائقهم ويتغلبون من خلالها على مصاعبهم، لتكون مساهمتهم في الحياة العامة ممكنا وفعالا ومنتجا.

واضاف بان نواحي القصور التي يعاني منها، مردها الى عوارضهم، ومن شأنها ان تقيد من حركتهم، وان تنال بقدر او آخر من ملكاتهم، مما اقتضى افرادهم بتدابير خاصة تكفل استقلالهم بشئونهم، واستنادا الى مناهج علمية وعملية، تتصل حلقاتها، وتتضافر مكوناتها متخذة وجهة بذاتها، هي ضمان ان يكون المعوقون اكثر فائدة واصلب عودا، واوثق اتصالا بمجتمعهم.

وقال ان المشروع في قانون العمل البحريني في القطاع الاهلي قد حرص على كفالة حماية استثنائية لتشغيل المعوقين خرج فيها على القواعد المقررة في هذا الشأن، وقرر هذا التشغيل بنصوص آمرة، وفرض على شركات ومؤسسات القطاع الخاص توظيف نسبة معينة منهم، كما رتب هذا الالتزام على عاتق وزارات الدولة وهيئاتها واجهزتها، وذلك انطلاقا من اسس العدالة الاجتماعية، وايثارا لحماية خاصة لهذه الفئة، وايمانا بان حق العمل هو المدخل للحياة الكريمة وقوامها الاطمئنان الى غد افضل، وطريقا لبناء الشخصية الانسانية من خلال تكامل عناصرها، واسهاما حيويا في تقدم المجتمع واشباع احتياجاته، واعلاء لذاتية الفرد، وتقديرا لدوره في مجال النهوض بمسئوليته صونا للقيم والتقاليد الاصيلة التي ينافيها ان يظل المعوقون مؤاخذين بأوجه قصورهم لا يملكون دفعها او تقويمها تصويبا لاوضاعهم.

وقال ان عمليات تأهيل المعوقين لم تعد ترفا او اضاعة للجهد والمال، بل اصبحت ضرورة والتزاما قوميا، وذلك لارتباطها الوثيق بحق العمل من جانب، ولانطلاقها من مرتكزات حضارية وانسانية واجتماعية واقتصادية من جانب آخر، لذلك فان دولة البحرين تضع الاهتمام بالمعوقين في صدارة اولوياتها، حيث تحظى هذه الفئة باهتمام ورعاية خاصة من حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وصاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو ولي العهد الامين والقائد العام لقوة دفاع البحرين.

وقال انه وفي اطار اهتمامها برعاية المعوقين وحمايتهم فقد بادرت دولة البحرين بالانضمام الى اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام 1989 وذلك بموجب المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1991.

ثم جاء انضمام دولة البحرين الى الاتفاقية العربية لتشغيل وتأهيل المعوقين رقم 7 لسنة 1993 بموجب المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1996 ليعزز الحماية القانونية لتشغيل وتأهيل المعوقين ويوسع نطاق الخدمات المقدمة لهم والمزايا المقررة لهم.

واستكمالا لمعالم الحماية القانونية للمعوقين، فقد قامت دولة البحرين بالانضمام الى اتفاقية العمل الدولية رقم (159) لسنة 1983 الخاصة بالتأهيل المهني والعمالة للمعوقين بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1999.

بعد ذلك بدأت فعاليات ورشة العمل التي شارك فيها عدد من الجمعيات الاهلية الخاصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وعدد من المؤسسات الحكومية حيث تمت مناقشة مسودة قانون رعاية وتأهيل وتشغيل المعوقين الذي اعدته وزارة والعمل والشئون الاجتماعية تمهيدا لعرضه على الجهات المختصة قبل صدوره.

وقام المشاركون في ورشة العمل بابداء ملاحظاتهم واستفساراتهم بشأن القانون الجديد.

البعثة الفرنسية تعثر على قطعتين أثريتين بقلعة البحرين

تأجيل دورتين في الفرنسية في جامعة البحرين

أعلن برنامج التعليم المستمر في